المحور السابع: تحليل نقائص السوق

I. نقائص السوق (المفهوم- الأنواع)

1. مفهوم نقائص السوق:

إن نقائص السوق أو ما يعرف بفشل السوق هو الوضع الاقتصادي الذي يتحدد بالتوزيع غير الفعّال للسلع والخدمات في السوق الحرة. فضلا عن ذلك فإن الحوافز الفردية للسلوك العقلاني لا تؤدي إلى نتائج عقلانية بالنسبة للإطراف الأخرى. وبعبارة أخرى فإن كل فرد يتخذ القرار الصحيح لنفسه، ولكن هذه القرارات تثبت أنها قرارات خاطئة بالنسبة للأعوان الاقتصاديين الآخرين. وفي الاقتصاد الجزئي التقليدي، يتجلى هذا في حالة من عدم التوازن الثابت حيث لا تساوي الكمية المعروضة الكمية المطلوبة.

2. أنواع الفشل في السوق:

1.2 التأثيرات الخارجية:

الأثر الخارجي هو التكلفة أو الفائدة التي يتلقاها متعامل اقتصادي من معاملة اقتصادية خارج آلية السوق، بعبارة أخرى هو التأثير غير المباشر لإنتاج أو استهلاك سلعة أو خدمة. التأثيرات الخارجية السلبية ناجمة عن استهلاك السلع الرديئة، مثل السجائر، والتأثيرات الخارجية الإيجابية ناجمة عن استهلاك السلع الجيدة، مثل مخططات إعادة التدوير.

2.2 عدم كفاية توفير السلع العامة

االسلع العامة هي مثال آخر على فشل السوق لأنها تتحدى مبادئ العرض والطلب التي تحرك الأسواق الحرة. والسلع والخدمات العامة غير قابلة للاستبعاد - فبمجرد إنتاج شيء مثل مصباح الشارع، يصبح في متناول الجميع، ولا يمكن للمنتج أن يقتصر الاستهلاك على العملاء الدافعين فقط. والسلع العامة غير تنافسية أيضًا،

ومن الأمثلة على السلع العامة الدفاع الوطني والحدائق العامة. نظراً لمشكلة المتسابق الحر، حيث يمكن للأفراد الاستفادة من السلع أو الخدمات دون دفع ثمنها، غالباً ما تكون السلع العامة غير مؤمنة بالسوق.

3.2 عدم تناسق المعلومات

من المفترض أن المستهلكين والمنتجين لديهم معلومات كاملة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. ومع ذلك، نادرا ما تكون هذه هي الحال، وتؤدي هذه المعلومات غير الكاملة إلى سوء تخصيص الموارد.

يحدث عدم تناسق المعلومات عندما يكون لدى طرف واحد في المعاملة معلومات أكثر من الطرف الآخر. على سبيل المثال، قد يكون لدى بائع السيارات المستعملة معلومات أكثر حول

حالة السيارة أكثر من المشتري. يمكن أن يؤدي ذلك إلى اختيار سلبي، حيث تهيمن على السوق بسلع منخفضة الجودة، أو خطر أخلاقي، حيث يتحمل أحد الطرفين المخاطر مع العلم أن الطرف الآخر سيتحمل تكلفة أي نتائج سلبية.

4.2 الاحتكارات

نظرا لأن المستهلك ليس لديه خيار كبير في مكان شراء السلع والخدمات التي تقدمها شركة احتكارية، فغالبا ما يتم فرض رسوم زائدة عليه. يؤدي هذا إلى نقص استهلاك السلعة أو الخدمة، وبالتالي هناك سوء تخصيص للموارد، حيث لا يتم تلبية احتياجات ورغبات المستهلكين بشكل كامل.

5.2 عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة

هناك توزيع غير عادل للدخل والثروة ويشير الدخل إلى تدفق الأموال، في حين تشير الثروة إلى مخزون الأصول. يمكن أن يؤدي هذا إلى تأثيرات خارجية سلبية، مثل الاضطرابات الاجتماعية.

II. التأثيرات الخارجية: The Externalities

يشير مصطلح "التأثيرات الخارجية" في الاقتصاد إلى العوامل التي تتأثر بالإنتاج و/أو الاستهلاك المعتاد للسلع والخدمات، ولكنها لا تؤخذ في الاعتبار من قبل المشتري أو البائع. وبهذا المعنى فإن هذه العوامل خارجية عن التجارة التي تتم بين المشتري والبائع.

إن وجود التأثيرات الخارجية هو أحد أهم المشاكل التي يتعين على اقتصاد السوق الحرة التغلب عليها، لأنه إذا تُرِك الأمر لأجهزته الخاصة، فإن السوق التي تولد تكاليف أو فوائد خارجية كبيرة سوف تفرط في تخصيص السلع والخدمات أو تقلل من تخصيصها.

إن التأثيرات الخارجية هي تكلفة أو فائدة يتسبب فيها طرف ما ولكن يتحملها أو يتلقاها طرف آخر ماليا. ويمكن أن تكون التأثيرات الخارجية سلبية أو إيجابية. والتأثير الخارجي السلبي هو فرض تكلفة بشكل غير مباشر من قبل طرف على طرف آخر. أما التأثير الخارجي الإيجابي من ناحية أخرى، فهو عندما يتلقى طرف فائدة غير مباشرة نتيجة لإجراءات اتخذها طرف آخر.

1. أنواع التأثيرات الخارجية

:التأثيرات الخارجية إيجابية (فوائد خارجية) أو سلبية (تكاليف خارجية).

فالتأثيرات الخارجية السلبية ناجمة عن السلع الرديئة، وترتبط هذه بالفشل في توفير المعلومات، لأن المستهلكين لا يدركون العواقب طويلة الأجل المترتبة على استهلاك السلعة، وعادة ما يتم توفيرها لهم بشكل مفرط. على سبيل المثال، السجائر والكحول من السلع الرديئة. والتأثير

الخارجي السلبي على الأطراف الثالثة من استهلاك السجائر هو التدخين السلبي أو التدخين غير المباشر.
التأثيرات الخارجية الإيجابية ناجمة عن السلع العادية. وترتبط هذه أيضا بالفشل في توفير المعلومات، لأن المستهلكين لا يدركون الفوائد طويلة الأجل المترتبة على استهلاك السلعة,
التأثيرات الخارجية الإيجابية هي الفوائد التي لا يمكن فرض رسوم مقابل توفيرها؛ أما التأثيرات الخارجية السلبية فهي التكاليف التي لا يمكن فرض رسوم مقابل عدم توفيرها. وكما أوضح آدم سميث، فإن الأنانية تدفع الأسواق إلى إنتاج كل ما يريده الناس؛ ولكي تصبح ثريا، يتعين عليك أن تبيع ما يرغب الجمهور في شرائه. وتعمل التأثيرات الخارجية على تقويض الفوائد الاجتماعية المترتبة على الأنانية الفردية. فإذا لم يكن المستهلكون الأنانيون مضطرين إلى دفع المال للمنتجين مقابل الفوائد، فإنهم لن يدفعوا؛ وإذا لم يتلق المنتجون الأنانيون المال، فإنهم لن ينتجوا. وبهذا يفشل المنتج القيم في الظهور.

هناك اثأر خارجية على الإنتاج واثأر خارجية على الاستهلاك:

فالآثار الخارجية على الإنتاج :تؤثر في دالة الربح التي تتكون من إيرادات ونفقات ويرمز للدالة ب:

$$\pi = TR - TC$$

فإذا كانت الآثار الخارجية تمثل فائدة فأنها تضاف للإيرادات ومن ثم ترفع من مقدار الربح، أما إذا كانت هذه الآثار تمثل تكلفة إضافية فإنها تؤدي إلى انخفاض الأرباح، وهذه الوضعية لا تعتبر أمثلية لان الأفراد هم من يتحمل هذه التكاليف ، أما تأثيرها على الاستهلاك فيكون على مجموعة من السلع المستهلكة وعلى دالة المنفعة للمستهلك، بالإضافة إلى حجم المنفعة التي تعطيها كل سلعة لهذا المستهلك ، وإذا كانت المنفعة الحدية متناقصة فان المنفعة الكلية متزايدة حتى تصل إلى حجم الإشباع الأقصى وهو المستوى الذي يؤدي فيه كل زيادة في الاستهلاك إلى انخفاض في المنفعة الكلية وبما أن كل تغير في المنفعة الكلية هو عبارة عن المنفعة الحدية فان هذه الأخيرة تصبح سالبة وتؤثر على الآثار الخارجية على منافع الأفراد بان تقوم بزيادتها أو تخفيضها.

2. التأثيرات الخارجية الإيجابية والسلبية على الاستهلاك والإنتاج:

– **التكاليف الخاصة الحدية:** يهتم المنتجون بالتكاليف الخاصة للإنتاج. على سبيل المثال، الإيجار، وتكلفة الآلات والعمالة، والتأمين، والنقل ودفع ثمن المواد الخام هي تكاليف خاصة. وهذا يحدد مقدار ما سيوفره المنتج. ويمكن أن يشير إلى سعر السوق الذي يدفعه المستهلك مقابل السلعة.

- **التكاليف الخارجية الحدية:** التكلفة الخارجية الحدية هو مصطلح مرتبط بالتأثيرات الخارجية السلبية التي تنطوي عليها الأنشطة الاقتصادية،

- **التكاليف الاجتماعية الحدية:** تشير التكلفة الاجتماعية الحدية إلى إجمالي التكاليف التي يدفعها المجتمع لإنتاج وحدة إضافية من السلعة أو الخدمة المعنية.

تتضمن التكاليف الاجتماعية كل من التكاليف الخاصة وأي تكاليف خارجية أخرى يتحملها المجتمع

من الناحية الرياضية، يمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية: التكلفة الاجتماعية الحدية (MSC) = التكلفة الخاصة الحدية (MPC) + التكاليف الخارجية الحدية (MEC).

$$MEC = MSC - MPC$$

الوضع التوازني اجتماعيا:

هنا تكون MSC = MSR وهي نقطة التوازن وتمثل نقطة الرفاهية القصوى.

التكاليف الاجتماعية الناتجة عن إنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج تساوي الفائدة الاجتماعية المستمدة من استهلاك وحدة الناتج.

الشكل رقم(01): مختلف التكاليف الحدية للمنتج (المؤسسة)

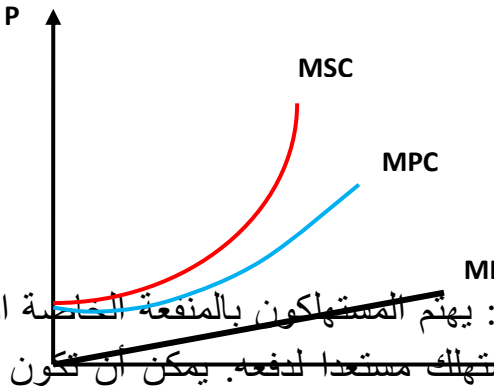

- **الفوائد الخاصة الحدية:** يهتم المستهلكون بالمنفعة الخاصة المستمدة من استهلاك سلعة ما. السعر الذي يدّ مستهلك مستعدا لدفعه. يمكن أن تكون الفوائد الخاصة أيضا إيرادات الشركة من بيع سلعة ما.
- **الفوائد الاجتماعية:** الفوائد الاجتماعية هي فوائد خاصة بالإضافة إلى فوائد خارجية.

$$SB = PB + EB$$

2.4 التأثيرات الخارجية على الإنتاج:

أ. التأثيرات الخارجية السلبية للإنتاج:

تشير التأثيرات الخارجية السلبية للإنتاج إلى موقف يقلل فيه إنتاج الشركة من رفاهية الأشخاص في المجتمع الذين لا يتم تعويضهم عن نفس الشيء. على سبيل المثال، ينتج عن إنتاج الصلب تأثيرات خارجية سلبية بسبب الأضرار الهامشية المتعلقة بالتلوث والآثار البيئية السلبية. ينتج عن صناعة الصلب تكاليف غير مباشرة نتيجة لانبعاث الملوثات وانخفاض جودة الهواء وما إلى ذلك. على سبيل المثال، قد تشمل هذه التكاليف غير المباشرة صحة صاحب المنزل بالقرب من وحدة الإنتاج وتكاليف الرعاية الصحية الأعلى التي لم يتم أخذها في الاعتبار في سعر السوق الحرة والكمية. ونظرًا لأن المنتج لا يتحمل عبء هذه التكاليف، فإنها لا تنتقل إلى المستخدم النهائي مما يخلق موقفًا حيث MSC > MPC

لنفترض أن هذه الصناعة تعمل في سوق تنافسية كاملة (حيث يحدد تقاطع منحنيات الطلب والعرض بالناتج -الكميات المنتجة- وسعر السلعة). يمثل منحنى الطلب "الفائدة الخاصة الحدية" (MPB) ويمثل منحنى العرض "التكلفة الخاصة الحدية" (MPC). في الحالات التي توجد فيها تأثيرات خارجية سلبية، يجب أن يعكس منحنى العرض بشكل مثالي MSC أي(MPC + MEC) بدلا من MPC. وبافتراض عدم وجود تأثيرات خارجية ايجابية، فإن MPB ستعكس MSB أيضا. وسنرى عواقب مساواة MPB مع MPC من خلال الرسم البياني والتحليل التالي:

الشكل رقم (02):حالة التأثير الخارجي السلبي للإنتاج

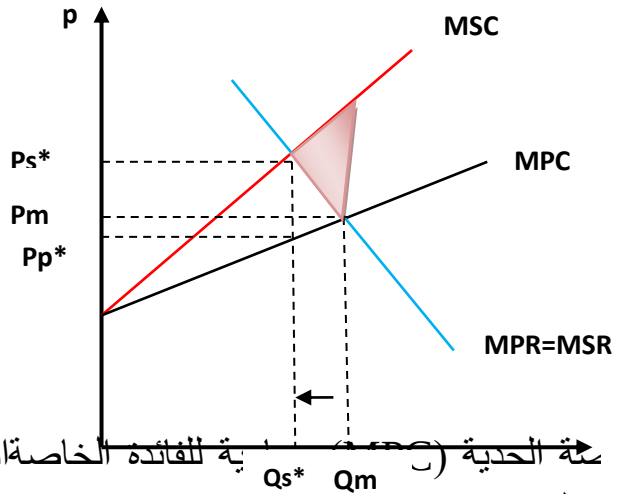

تكون التكاليف ا Q ـة الحدية (ـ ـة للفائدة الخاصةالحدية (MPB) فعندما يكون السوق متوازن يكون العرض = الطلب عند سعر معين حيث يتجاهل هذه التأثيرات الخارجية

السلبية. أي حيث يلتقي الطلب الاستهلاكي بالعرض الثابت. يؤدي هذا إلى سعر توازن السوق التنافسي لـ pMarket.

فإن شرط التوازن سيكون:

$$MPB = MSB = MSC = MPC + MEC$$

من الشكل 02، تزداد التكلفة الخاصة الحدية، أي تتحرك لأعلى إلى اليسار بسبب الاثار الخارجية السلبية لإنتاج منحنى اجتماعي حدي، اي يتقاطع فيها منحنى العرض الجديد (بما في ذلك الاثار الاجتماعية الحدية للمجتمع) والطلب الاستهلاكي،

من الواضح أن الكفاءة تتطلب أن يكون الناتج Qs تمثل الكمية المثلى اجتماعيا Qoptimum والسعر الامثل اجتماعيا عند P*s. وبالتالي، فإن عدم مراعاة MEC يسمح **بالإفراط في إنتاج السلعة وفرض سعر أقل**. MSC > MSB عند الكمية Qm ولكن Qm غير فعالة وإنتاجها يسيء تخصيص الموارد. لذلك من المنطقي تقليل الناتج من Qm إلى Qs وبالتالي تجنب خسارة الوزن الميت المكافئة للمثلث. عند هذا المستوى الاجتماعي الأمثل، يكون السعر الذي يدفعه المستهلك هو p*consumer والسعر الذي يتلقاه المنتجون هو p*producer، باختصار عندما توجد عوامل خارجية سلبية، يتم إنتاج الكثير من الناتج وبيعه في سوق تنافسية نسبيا للكمية الفعالة.

ب. التاثيرات الخارجية السلبية للاستهلاك:

ج. التاثيرات الخارجية الايجابية للانتاج:

يحدث التأثير الخارجي الإيجابي للإنتاج عندما تكون التكاليف الاجتماعية الحدية للإنتاج أقل من التكاليف الخاصة الحدية للإنتاج. على سبيل المثال، لا تنطبق الفائدة الاجتماعية للبحث والتطوير على الأرباح التي تحققها الشركة فحسب، بل تساعد أيضًا في تحسين صحة المجتمع من خلال تحسين نوعية الحياة، وخفض تكاليف الرعاية الصحية، وما إلى ذلك. في هذه الحالة سوف يتحول منحنى التكلفة الاجتماعية الحدية إلى الأسفل وسيكون هناك نقص في الإنتاج. في هذه الحالة، من شأن التدخل الحكومي أن يؤدي إلى إعانة بيجوفيان من أجل خفض التكلفة الهامشية الخاصة للشركة بحيث تكون MPC = SMC.

د. التأثيرات الخارجية الايجابية للاستهلاك:

بناءً على افتراض عدم وجود تأثيرات خارجية سلبية متزامنة من التطعيمات، أي MSC = MPC، نرسم الشكل 5.2. كما هو الحال في الشكل 5.1، فإن MPB وMPC عبارة عن خطوط مستقيمة تنحدر إلى الأسفل والأعلى على التوالي و"الفائدة الخارجية الهامشية" (MEB)

هي كمية ثابتة لكل وحدة من الناتج. MSB موازية لـ MPB حيث ستكون MSB أعلى بمقدار MEB ثابت

لكل مستوى من الناتج المقاس، لايتفاوض المستهلكون عمومًا مع الأطراف الثالثة المستفيدة من أفعالهم وبالتالي يتجاهلون MEB. الناتج بناءً على حالة توازن السوق لـ (MPB = MPC =MSC سيكون Qm والسعر الذي يتقاضاه المستهلكون سيكون Pm. لكننا نعلم أن الفائدة الخارجية هي أيضًا مكسب للمجتمع. من وجهة نظر مجتمعية، بالنسبة لأي نشاط، يجب مساواة MSC بـ MSB، وليس MPB، لتحقيق الكفاءة بحيث يتم تخصيص الموارد بشكل صحيح. نظرًا لأن MPC لا تختلف عن MSC، فإن شرط التوازن سيكون:

$$(MPB + MEB) = MSB = MSC = MPC$$

الشكل (03) حالة التأثير الخارجي الإيجابي للاستهلاك

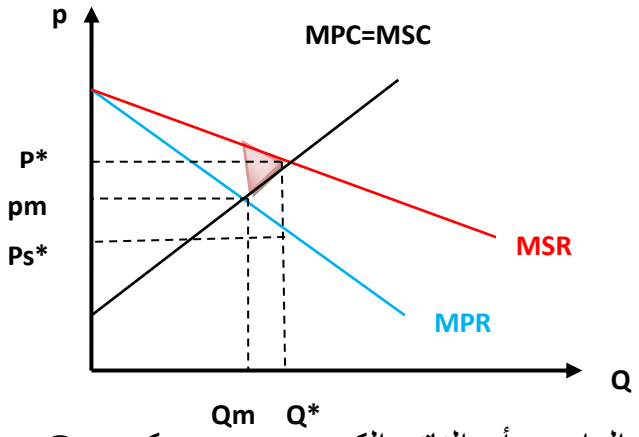

من الشكل 03، من الواضح أن الناتج الكفء يجب ان يكون Qs ويجب أن يتم تحديد السعر عند Ps. وبالتالي، فإن عدم مراعاة MEB يقيد الإنتاج وفرض سعر Pm أقل أيضًا. ويمكن ملاحظة أنه من خلال زيادة الناتج

من Qm إلى Qs، فإنه يؤدي أيضًا إلى ارتفاع سعر Ps. بالنسبة لكمية Qs، سيكون المستهلكون على استعداد لدفع سعر يساوي Ps * فقط. يجب أن ينخفض السعر إلى Ps *

3. التحليل الاقتصادي للآثار الخارجية وفشل السوق:

حتى يكون الإنتاج يحقق أمثلية باريتو، أي عدم إمكانية زيادة منفعة أي فرد دون ما تخفيض من منفعة فرد آخر في المجتمع ففي الوهلة الأولى لا يمكن تحقيق أمثلية باريتو، فمثلا في حالة زيادة إنتاج الورق يؤدي بالمجتمع إلى تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن النفايات التي ترمى

والتي لا يأخذها السوق بعين الاعتبار ووفقا لذلك يجب توفر الشروط التالية لتحقيق أمثلية باريتو:

- **الشرط الأول**: يجب أن يكون المعدل الحدي للإحلال بين سلعتين هو نفسه لكل فرد من أفراد المجتمع، أي تحقق المعادلة:

$$MRSx, y^1 = MRSx, y^2 = \cdots \ldots \ldots \ldots MRSx, y^n$$

$$\mathrm{MRS}_{X;Y} = \frac{\mathbf{UM_X}}{\mathbf{UM_Y}} = \frac{\mathbf{P_X}}{\mathbf{P_Y}}$$

- الشرط الثاني: يتعلق الأمر بعوامل الإنتاج فيجب أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال التقني بالنسبة للمؤسستين

$$MRSx, y^1 = MRSx, y^2$$

- الشرط الثالث: هو أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال للسلعتين مع المعدل الحدي للحلال التقني بين نفس السلعتين

يعتبر الشرط الثالث لباريتو غير محقق لان المعدل الحدي للإحلال التقني غير متساوي..

4. الحلول المعتمدة لإشكالية الآثار الخارجية:

نظرية كواس (Coase Theorem):

يقترح الاقتصادي الإنكليزي رونالد كوز أن تدخل الدولة ليس ضروريا؛ إذ أن السوق الحر يمكن أن يحقق فعالية تحصيص الموارد في حالة وجود التأثيرات الخارجية في حال توفر تعريف كامل لحقوق الملكية وإمكانية للأطراف الاتفاق معا على مبالغ تعويض وتحديد آثار التكاليف والمنافع الخارجية. ولكن من المتفق عليه أن الحل الذي جاءت به نظرية كواس يتطلب توفر عدد من الشروط التي يصعب، إن لم يستحيل، تحققها عمليا.

تفرض الحكومات عموما المسؤولية على منتج الآثار الخارجية السلبية لتعويض الأشخاص الذين يعانون من الآثار الخارجية، واقترح كواس الحل بأن تقوم الحكومة بتعيين حقوق الملكية بوضوح وتقليل تكاليف المعاملات إلى ادني حد لها تكاد تكون معدومة.

تقول هذه النظرية إن نتيجة السوق لصناعة تولد آثارا خارجية سلبية ستكون فعالة إذا تم تعيين حقوق الملكية بوضوح بغض النظر عن من يتم تعيين الحقوق، التحديد الواضح لحقوق الملكية هو مقدمة أساسية لمعاملات السوق.

وتشمل تكاليف المعاملات كل التكاليف الأخرى (مثل تكاليف البحث والمعلومات، تكاليف قانوني، تكاليف الوقت.... الخ) بخلاف تكاليف الإنتاج وتكاليف النقل. ويتعين على المرء أن يبحث عن الطرف الآخر، وأن يتفاوض معه بشأن السعر والكمية، وأن يبرم الصفقة في عقد رسمي، وأن ينفذ الصفقة في حالة حدوث نزاعات، فإذا كان لدي الحق في الهواء النقي ولا

يمكنك الاستغناء عن التدخين، فسوف تتفاوض على تدخين محدود من خلال تعويضي عن كمية التدخين التي يجب أن أتحملها. ستكون كمية التدخين فعّالة حيث لن أكون في وضع أسوأ مع مزيج من المزيد من الهواء النقي وبعض المال.

حقوق التلويث القابلة للتبادل

ظهر هذا الاتجاه عند رونالد كوز كما ذكرنا سابقا، حيث رفض الحل الجبائي، طور هذا الجانب الاقتصادي الكندي ج. دالاس (1968)، حيث اقترح وضع حقوق ملكية خاصة ومتحولة كلما كان ذلك ضروريا للموارد التي تعتبر لحد الآن موارد غير ممتلكة، وسمى هذه الحقوق بحقوق التلويث، حيث يجري تبادل السلع في سوق تنافسي مؤسس على مبادئ أسواق البورصة، حيث يتم إصدار السندات وتبادلها حسب قانون العرض والطلب، بمعنى الاتجار في المواد المنبعثة، حيث يمكن بيع وشراء التصاريح التي تعطي الحق في إنتاج المواد المنبعثة غير المرغوبة بيئيا، وفق احتياجات المؤسسات التي تنفذ عمليات الإنتاج المؤدية للتلوث،

وهذا معناه أن حقوق التلويث تهدف إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين، في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على عتبة شاملة للانبعاثات الملوثة، يتم توزيع هذه الحقوق على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها، وفي هذه الحالة يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تملكها، ويتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أقل تلويثا منها,

اقتصادي آخر الأمريكي كينيث أرو (Kenneth Arrow 1921-2017)، اعتبر أيضا أن تدخل الدولة ليس بالضرورة الحل الأفضل لإشكالية الآثار الخارجية. واقترح كبديل خلق أسواق يمكن أن يتم فيها بيع وشراء تصاريح التلوث. مثلا يقوم الطرف المتضرر من التلوث بعرض تصاريح تباع بالمزاد وتبيح إطلاق مستوى معين من التلوث. والسوق التنافسي لتصاريح التلوث هذه يمكن أن تضمن أمثلة تخصيص الموارد والقضاء على التكاليف الخارجية (أن تضمن تطابق الكلفة الحدية للتلوث مع المنفعة الحدية من التلوث).

الضرائب البيجوفية : Tax Pigouvian

عندما لا يأتي الحل من السوق نفسها، يمكن للحكومات سن التشريعات واتخاذ تدابير أخرى استجابة لفشل السوق. على سبيل المثال، إذا قامت الشركات بتوظيف عدد قليل جدا من العمال ذوي المهارات المنخفضة بعد زيادة الحد الأدنى للأجور، فيمكن للحكومة إنشاء استثناءات للعمال الأقل مهارة. إن الحكومات قادرة أيضا على فرض الضرائب كحلول محتملة، قد تساعد الضرائب في الحد من السلوك السلبي. على سبيل المثال، قد يؤدي فرض ضريبة على التبغ إلى زيادة تكلفة الاستهلاك، وبالتالي زيادة تكلفة التدخين بالنسبة للأفراد.

إن التكاليف الاجتماعية الإيجابية المرتفعة، تؤدي إلى الإفراط في الإنتاج. مع خسارة الوزن المميت المرتبطة بالمثلث المظلل في الرسومات السابقة. أحد العلاجات التي يقدمها القطاع العام لاستيعاب التأثيرات الخارجية هو فرض ضريبة تصحيحية. وفقا للاقتصادي نيوكلاسيك آرثر PIJOUو من أجل تصحيح فشل السوق (أو التأثيرات الخارجية)، يجب على الحكومة فرض ضريبة تساوي الأضرار الحدية لكل وحدة. سيؤدي هذا فعليا إلى زيادة هامش الربح الخاص للشركة بحيث يكون SMC = PMC.

تفرض الضريبة البيجوفية وأن تتساوى الضريبة مع المشاكل الاجتماعية الذي يحدثه نشاط اقتصادي معين، بمعنى آخر أن تقوم هذه الضريبة على قرار(امثلية باريتو) ولا تعتمد علي التضحيات وتصلح هذه الضريبة في الفترات القصيرة.، و تتمثل ضريبة بيجو في فرض ضريبة على المنتجين جراء التلوث الناتج من عملية الإنتاج ، ومن هنا يمنح المنتج الخيار بتجنب التلوث بدفع الضريبة وذلك لإبقاء التلوث عند النقطة المحتملة من أجل بيئة أفضل.

تحقيق أقصى عائد ضريبي:

بما أن العائد الضريبي (T) يساوي معدل الضريبة مضروبا في الكمية المنتجة إذا:

$$T = t.Q = \frac{ta - tc - t^2}{2(b+e)}$$

إن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى انخفاض الكمية التي تحقق أقصى ربح، بسبب تغير ميل منحن التكاليف الكلية في نقاطه المختلفة وارتفاع منحنى التكاليف الحدية إلى الأعلى بمقدار ارتفاع معدل الضريبة، إن انخفاض الكمية التي تحقق أقصى ريح يؤدي حتما إلى انخفاض العائد الضريبي، يقابل ذلك بتأثير معاكس ارتفاع معدل الضريبة الذي يؤدي إلى ارتفاع العائد الضريبي ويتم معرفة المعدل الضريبي الذي يحقق أقصى عائد ضريبي كما يلي:

بمساواة المشتقة الأولى لدالة العائد الضريبي بالصفر:

$$\frac{\delta T}{\delta t} = \frac{a - c - 2t}{2(b+e)} = 0$$

$$a - c - 2t = 0$$

$$t = \frac{a-c}{2}$$

وبإستخراج المشتقة الثانية لدالة العائد الضريبي بالنسبة لمعدل الضريبة نجد:

$$\frac{\delta "T}{\delta t} = \frac{-2}{2(b+e)} = \frac{-1}{(b+e)} < 0$$

: d2T dt2 = −2 2(*b* + *e*) = −1 *b* + *e* < 0

لذا فإن معدل الضريبة t يعطي أعلى عائد ضريبي، حيث أن هذه النقطة إستوفت كلا الشرطين اللازم والكافي كنقطة قصوى .

التأثير الخارجي الإيجابي والدعم التصحيحي (الإعانات)

يمكن للإعانات التغلب على التأثيرات الخارجية السلبية من خلال تشجيع استهلاك التأثيرات الخارجية الإيجابية، ومن الأمثلة على ذلك دعم البساتين التي تزرع أشجار الفاكهة لتوفير تأثيرات خارجية إيجابية لمربي النحل. إن هذه الإعانات لديها القدرة على التأثير على الاقتصاد السلوكي، حيث تملي الحوافز الإضافية بطريقة أو بأخرى الخيارات التي يتم اتخاذها.

II السلع العامة:

1. مفهوم السلع العامة وخصائصها:

السلع العامة هي السلع أو الخدمات التي تفيد جميع أفراد المجتمع والتي يوفرها المجتمع أو الحكومة. والسلع العامة ذات قيمة اجتماعية ولكن بالنسبة لبعض الخصائص لا يمكن توفيرها من قبل القطاع الخاص.

- **خصائصها:**

هناك خاصيتان أساسيتان للسلع العامة وهما عدم التنافس وعدم الاستبعاد، مما يجعل من الصعب على السوق تحقيق أمثلية باريتو أو الكفاءة الاقتصادية.

✓ **عدم التنافس**: السلعة المنافسة هي تلك السلعة التي عندما يستهلك فرد وحدة منها لا يمكن للفرد الآخر استهلاك هذه الوحدة ذاتها. لا يمكن لمستهلكين اثنين استهلاك نفس العبوة من السلعة؛ فاستهلاك فرد واحد يستبعد الآخرين من استهلاكها.

✓ **عدم إمكانية الاستبعاد**: تتعلق خاصية عدم إمكانية الاستبعاد بتوزيع فوائد الاستهلاك. ففي حالة السلع الخاصة مثل السيارة والقميص وما إلى ذلك،

يمكن تلخيص أنواع السلع حسب خاصيتي الاستبعاد والتنافسية في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): أنواع السلع حسب خاصيتي الاستبعاد والتنافسية

	إمكانية الاستبعاد	**عدم إمكانية الاستبعاد**
عدم إمكانية المنافسة	شبكات النوادي	سلع عامة
إمكانية المنافسة	سلع خاصة	موارد مشتركة

	يمكن للسلعة أن تكون تنافسية	لا يمكن السلعة أن تتنافس
السلعة يمكن استبعادها	سلعة خاصة	سلعة عامة غير محضة
السلعة لا يمكن استبعادها	سلعة عامة غير محضة	سلعة عامة

2. اشتقاق الطلب الكلي على السلع الخاصة والعامة:

أ. اشتقاق الطلب الكلي على السلع الخاصة:

يتم اشتقاق الطلب الكلي على سلعة خاصة بجمع منحنيات الطلب الفردية أفقيا، يتم جمع السلع الخاصة أفقيا لأنها:

- حصرية: بمجرد شرائها تصبح ملكا للفرد ويمكنه استهلاكها كما يحلو له.
- منافسة: السلعة التي يتم أخذها وشراؤها لا تكون متاحة لأشخاص آخرين لاستهلاكها.

الشكل رقم (): اشتقاق منحنى الطلب الكلي على السلع الخاصة

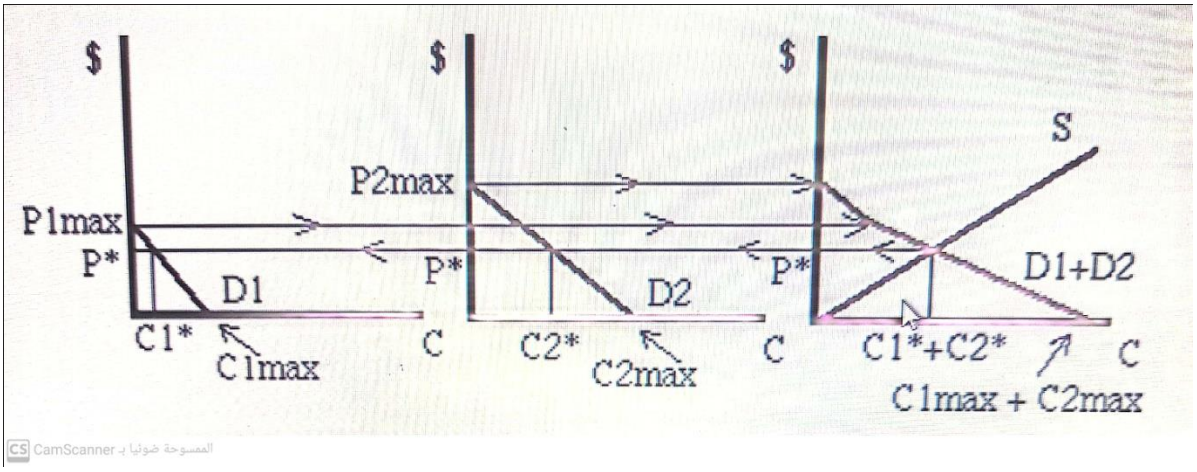

ب. اشتقاق منحنى الطلب الكلي على السلع العامة

الطلب الكلي في الاقتصاد على سلعة عامة هو المجموع الرأسي لمنحنيات الطلب الفردية، لأن جميع الأفراد يمكنهم استهلاك السلع العامة في آن واحد لانها غير تنافسية.

الطلب الكلي = مجموع القيمة الفردية للوحدة

الشكل رقم (): اشتقاق الطلب الكلي على السلع العامة

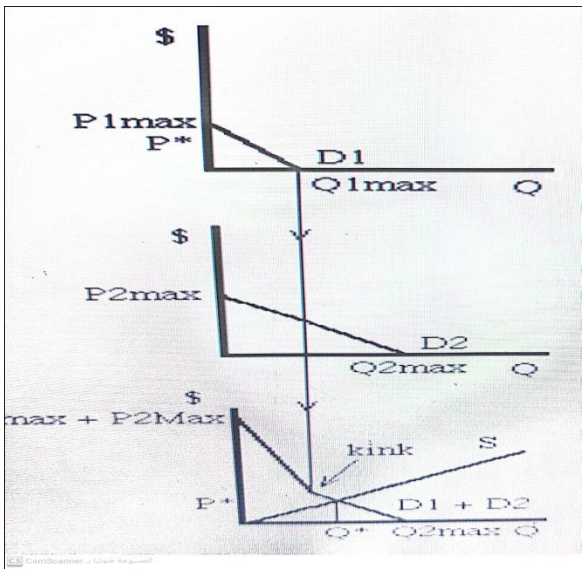

أ. **خاصية عدم التنافس وفشل السوق:** لنأخذ سلعتين لهما نفس الطلب الكلي:

الشكل رقم ():الطلب الكلي للسلعتين الخاصة والعامة

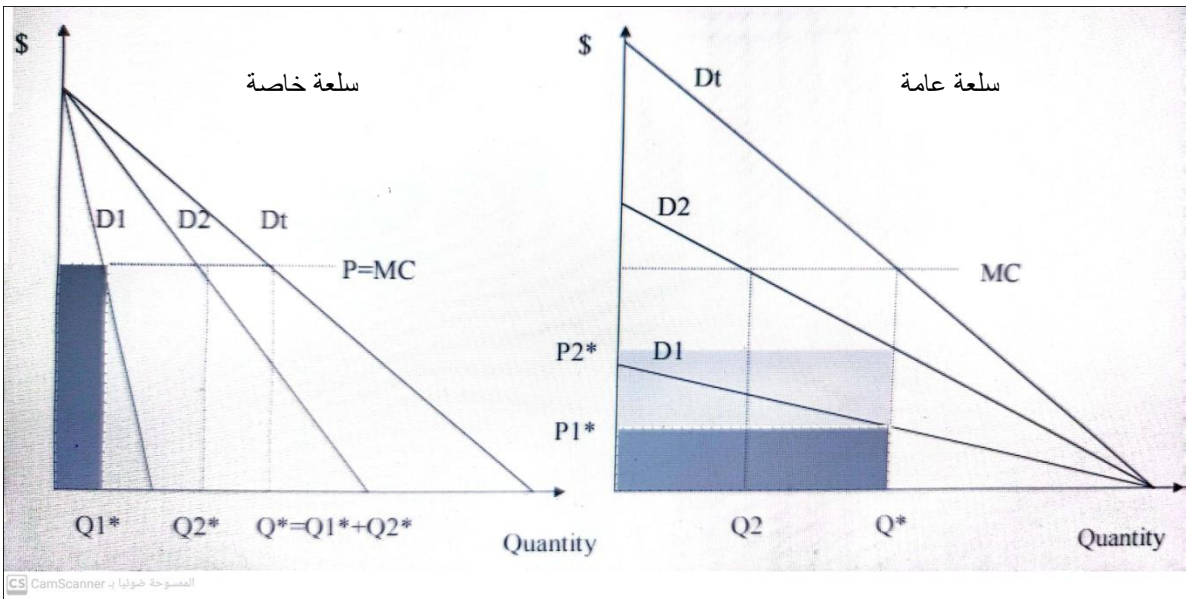

أ • السلعة الأولى هي سلعة خاصة

من خلال الشكل أعلاه فان سعر السوق هو آلية فعالة، السعر المتوازن هو P=MC، بحيث تكلف كل وحدة P دولار. يتنافس المستهلكون على استهلاك السلع، وعند سعر P دولار،

سيختارون بأنفسهم الكميات المثلى اجتماعيا. يأكل المستهلك 1 شطائر $Q1^*$، ويستهلك المستهلك 2 Q_2^*، $Q = Q_1^* + Q_2^*$، وهو مستوى الكفاءة الكلي. تُظهر المناطق المظللة إجمالي المدفوعات التي قام بها كل فرد.

ب• السلعة الثانية هي سلعة عامة

بالنسبة للسلعة العامة فان سعر السوق لم يعد آلية فعالة، لأن مخزون السلع العامة يستهلك من طرف كل الأفراد.

• لا يمكن أن يكون سعر التوازن لجودة المياه P=MC، لأن المستهلك 1 لن يدفع مقابل أي تحسينات في جودة المياه، وسيدفع المستهلك 2 مقابل Q2 فقط، وبما أن $Q < Q_2^*$، فلن يتم الوفاء بالمستوى الفعال لجودة المياه. وعلى هذا فإن الحل الاجتماعي الأمثل يتلخص في توفير سلعة Q* ثم فرض سعر وحدة على كل مستهلك يساوي القيمة الحدية لاستهلاك الأفراد عند Q*، أو P1* وP2*. وكما هو الحال مع السلع الخاصة، فإن الفرد الذي يتمتع بطلب مرتفع سوف يدفع مبلغا أكبر من الفرد الذي يتمتع برغبة أقل في الدفع مقابل هذه السلعة (كما هو موضح في المناطق المظللة) من الشكل اعلاه.

ب. خاصية عدم إمكانية الاستبعاد وفشل السوق

إن عدم إمكانية الاستبعاد سمة نسبية وليست مطلقة لمعظم السلع العامة. وعادة ما يطلق على السلعة وصف غير قابلة للاستبعاد إذا كانت تكاليف استبعاد الأفراد من استهلاكها مرتفعة للغاية.

الشكل رقم(): التوفير الأمثل للسلع العامة غير القابلة للاستبعاد، ومشكلة الفارس الحر وفشل السوق

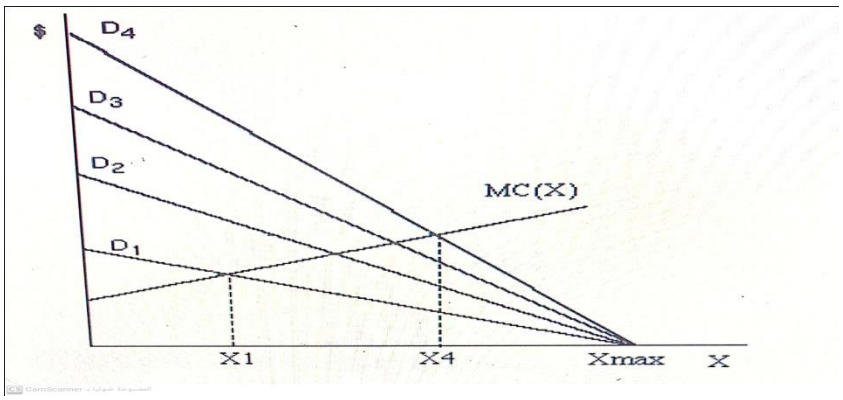

D1 = طلب فرد واحد للسلعة العامة X.
D2 = الطلب الإجمالي لفردين للسلعة العامة X.
D3 = الطلب الإجمالي لثلاثة أفراد للسلعة العامة X.
D4 = الطلب الإجمالي لأربعة أفراد للسلعة العامة X.
MC = التكلفة الحدية لتوفير للسلعة العامة X.
إن المستوى الأمثل اجتماعيا للسلعة العامة X مع أربعة مستهلكين هو X4. (لاحظ أن المستوى الأمثل للسلعة العامة مع عدد كبير جدا من الأفراد (n من الأفراد) هو max X.) وبسبب عدم إمكانية الاستبعاد، قد تفشل الأسواق في توفير X4.

في الأسواق الخاصة، قد ينتظر كل فرد حتى يشتري الآخرون السلعة العامة حتى يتمكن من "الاستفادة المجانية أو ما يسمى بالفارس الحر" وفي هذه الحالة، قد لا توفر السوق الخاصة أي سلعة عامة، لأن لا أحد على استعداد لشرائها. على سبيل المثال، إذا قرر الفرد 1 الشراء (واستفاد الآخرون مجانا)، فإن السوق الخاصة ستوفر مستوى من المنفعة العامة يساوي X1، حيث تساوي الفائدة الحدية للفرد المشتري التكلفة الحدية لتوفير السلعة العامة. لاحظ أن هذا أقل بكثير من المستوى الأمثل لتوفير السلعة العامة، X4.

مثال: لديك المعلومات التالية

$a = 10, b = 1, c = 0, d = 5.$

$nD(X) = n(10 - X)$:

$MC(X) = 5X$

– احسب المستوى الأمثل اجتماعيا لتوفير السلعة العامة X مع زيادة عدد الأفراد كل مرة؟

n = 1 ==> D(X) = 10 - 1X. D(X) = MC(X) ==> X*(n=1) = 1.66

n = 5 ==> 5D(X) = 50 - 5X. D(X) = MC(X) ==> X*(n=5) = 5

n = 10 ==> 10D(X) = 100 - 10X. D(X) = MC(X) ==> X*(n=10) = 6.66

n = 100 ==> 100D(X) = 1,000 - 100X. D(X) = MC(X) ==> X*(n=100) = 9.5

https://are.berkeley.edu/courses/EEP101/spring05/Chapter07.pdf

3. السلع العامة وقاعدة صامويلسون

هناك مجموعة من المستهلكين. وهناك سلعة خاصة واحدة x وسلع عامة واحدة z. والافتراض القائل بوجود سلعة عامة واحدة وسلعة خاصة واحدة هو افتراض بسيط ـ فالتوسع إلى عدة سلع من كل نوع أمر مباشر. وتمثل دالة المنفعة

ui (xi, zi) تفضيلات المستهلك i.

يمكننا استخدام صيغة دالة إنتاج بسيطة لتلخيص اقتصاد ما. لذا، لنفترض أن السلعة العامة z يتم إنتاجها باستخدام السلعة الخاصة كمدخلات. ولنلخص ذلك بالمعادلة z = f (x)

أ. الكمية المثلى للسلع الخاصة:

لدينا سلعتان x بسعر $\mathbf{P_x}$ وسلعة y بسعر $\mathbf{P_y}$، حيث $\mathbf{P_y} = 1$

يطلب شخصان A و B كميات مختلفة من السلعة بنفس سعر السوق

$$\mathbf{MRS_{X.Y}} = \frac{\mathbf{UM_X}}{\mathbf{UM_Y}}$$

يكون المستهلك على استعداد للتخلي عن السلعة y مقابل وحدة واحدة من السلعة x

يتم كتابة الشرط الأمثل لاستهلاك السلع الخاصة على النحو التالي:

$$\mathbf{MRS^A_{X.Y}} = \mathbf{MRS^B_{X.Y}} = \frac{\boldsymbol{p_X}}{\mathbf{p_Y}} = \boldsymbol{p_X} \dots\dots\dots\dots (1)$$

ومنه التوازن الذي يجب تحقيقه على جانب العرض:

$$\mathbf{MC_X} = \boldsymbol{p_X} \dots\dots\dots (2)$$

من خلال التوازن في جانب العرض والاستهلاك الامثل(1) (2) نجد:

$$\mathbf{MRS^A_{X.Y}} = \mathbf{MRS^B_{X.Y}} = \boldsymbol{MC_X}$$

ومن ثم يتم تعظيم الكفاءة الاجتماعية عندما يتم تحديد التكلفة الحدية بحيث تساوي المعدل الحدي للاحلال لكل فرد MRS

ب. الكمية المثلى للسلع العامة:

بفرض وجود سلعتين: y,x حيث (x) سلعة عامة، (y) سلعة خاصة ودالة المنفعة للفردين على التوالي:

$$U_A(X.Y)$$
$$U_B(X.Y)$$

ومنه المعدل الحدي للاحلال بالنسبة للفرد A:

$$\frac{UM^A_X}{UM^A_Y} = MRS^A_{X.Y}$$

المعدل الحدي للاحلال بالنسبة للفرد B:

$$\frac{UM^B_X}{UM^B_Y} = MRS^B_{X.Y}$$

نعلم ان الفائدة الحدية مستمدة من استهلاك السلعة العامة X، اي ان:

$$MRS_{X.Y} = MB \rightarrow MRS^A_{X.Y} = MB_A$$

$$MRS_{X.Y} = MB \rightarrow MRS^B_{X.Y} = MB_B$$

الفائدة الاجتماعية الحدية لوحدة من السلعة العامة X هي:

$$MB_A + MB_B = MRS_{X.Y}$$

ومنه يتم تعظيم الكفاءة الاجتماعية للسلع العامة عندما:

$$MRS^A_{X.Y} = MRS^B_{X.Y} = MSB$$

مثال: دالة المنفعة الحدية لثلاث مستهلكين معطاة على الشكل التالي:

MB1= 100-Q
MB2= 150-1.5Q
MB3= 200-2Q
MC= 50+0.5 Q

المطلوب: احسب الكمية التوازنية لتوفير السلعة العامة ومثلها بيانيا؟

الحل:

من شرط توازن سمويلسون

مجموع المنافع الحدية للمستهلكين يساوي التكلفة الحدية ومنه

$$\boldsymbol{MB_A + MB_B} = \text{MB} \rightarrow 450 - 4.5\text{Q}$$

$$\text{MB} = \text{MC} \rightarrow 450 - 4.5\text{Q} = 50 + 0.5\text{Q} \rightarrow \mathbf{Q = 80}$$

التمثيل البياني

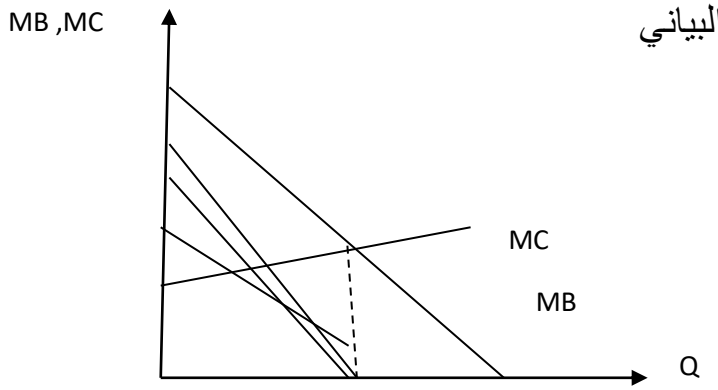

4. تحليل مشكلة الفارس الحر وفق نظرية الألعاب: Q^*

تستخدم نظرية الألعاب في فهم مشكلة الفارس الحر ولنفترض وجود سلعتين سلعة عامة x وسلعة خاصة y

الشكل رقم (): توازن المستهلك في حالة السلع العمومية

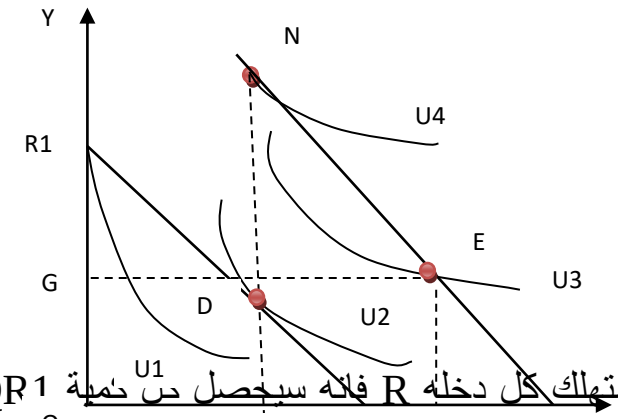

إذا خصص المستهلك كل دخله R فانه سيحصل من كمية QR_1 من السلعة الخاصة ويحصل على صفر من X سلعة العا ل ويكو ن R_1 ى F حنى المنفعة U_1 ، اما اذا خصص المستهلك A الدخل R1G مقابل حوله على سلعة عامة بكمية QF باعتبار ان (R1G=QF) لان سعر كل وحدة 1دينار ويتوازن عند النقطة D ويحصل على مستوى منفعة U2 بينما المستهلك B امتنع من شراء السلعة العامة مستفيدا من ما اشتراه المستهلك A فانه خصص كل دخله في شراء السلعة الخاصة ويتوازن عند النقطة N ويحصل على مستوى منفعة U4 لانه استفاد ايضا من السلعة العامة التي اشتراها A بالاضافة الى السلعة الخاصة كاملة بينما اذا استهلكا الشخصان

السلعة العامة فانهما سيحصلان على الكمية من السلعة العامة QJ (QJ تساوي الكمية QFالتي اشتراها Aبالاضافة الى FJ التي اشتراها B) وسيحصل كل واجد على QJ من السلعة الخاصة ويتوازن كل واحد عند النقطة E ويحقق مستوى منفعة U3 ولا يحدث كل ذلك إلا إذا حصل تفاوض وتعاون بين الطرفين وهو مخالف لفرضيات النموذج.
تظهر لنا ثلاث حالات في حالة مساهمة الطرفين أو عدم مساهمتهم في اقتناء السلعة العامة، وهنا تبرز لنا لعبة تشبه معضل المسجونين في نظرية الألعاب.
الحالة الأولى: مساهمة الطرفين في اقتناء السلعة العامة.
الحالة الثانية: مساهمة احد الطرفين الأول أو الثاني في اقتناء السلعة العامة.
الحالة الثالثة:عدم مساهمة أي طرف وفي هذه الحالة لا توجد سلعة عامة

أفضل رد فعل بالنسبة للاعب 1 هي دائما غير مساهم
أفضل رد فعل بالنسبة للاعب 2 هي دائما غير مساهم

III- قوة الاحتكار وفشل السوق

هي ظاهرة تحدث عندما تتحكم مؤسسة واحدة أو مجموعة من المؤسسات في جزء كبير من السوق. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فشل السوق، حيث يمكن للمؤسسة الاحتكارية أن تضع أسعارا أعلى مما قد تكون في سوق تنافسي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسة الاحتكارية أن تمارس السيطرة على توريد السلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى عدم الكفاءة وانخفاض الإنتاج الاقتصادي العام. يمكن أن يحدث فشل السوق أيضا عندما لا تؤخذ العوامل الخارجية مثل التلوث أو الازدحام في الاعتبار في قرارات التسعير.

يمكن أن تؤدي الطاقة الاحتكارية إلى ارتفاع أسعار المستهلكين، حيث يمكن للشركة الاحتكارية تحديد الأسعار دون خوف من المنافسة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الوزن المميت، وهو فقدان الناتج الاقتصادي الذي يحدث عندما لا يتم تخصيص الموارد بكفاءة. يمكن أن يحدث خسارة الوزن عندما تقيد شركة الاحتكار الإنتاج من أجل الحفاظ على أسعار مرتفعة، أو عندما تشارك في أنشطة البحث عن الإيجار مثل الضغط على اللوائح الحكومية التي تحد من المنافسة.

تم التطرق لهذا الموضوع بالتفصيل في المحور السادس نظرية المنافسة

VI- اقتصاديات المعلومات

1. تعريف المعلومة:

المعلومة هي عبارة عن معطاة أو مجموعة من المعطيات مصنفة يمكن للمستهلك أن يستعملها لتعظيم منفعته فمعرفة المؤسسة التي تبيع سلعة ما بأدنى سعر، أو السلعة التي تحتوي على أكبر عدد من الخصائص تؤدي بالمستهلك إلى توجيه سلوكه بطريقة تعظم منفعته، وإذا ما استعملت المعلومات لخلق قيمة مضافة في هذه الحالة تصبح معرفة، مثلا معرفة سعر سيارة ما هي معلومة أما إنجاز مبني من طرف مهندس معماري فناتج عن معرفة، والمعلومة تلعب دور أساسي للوصول إلى التوازن الأمثل. إذا يجب توفرها لدى المتعاملين لمعرفة الكميات المعروضة والمطلوبة والأسعار. وكذلك معلومات عن خصائص السلع وكيفية استعمالها فعدم معرفة استعمال جهاز الكمبيوتر يجعل منفعته مساوية للصفر.

والمعلومة لا تعتبر كسلعة إذا أمكن لأي فر الحصول عليها في الوقت وبالكمية التي يرغب فيها ودون مقابل، أما إذا كانت المعلومة نادرة ندرة نسبية والحصول عليها يكون بمقابل في هذه الحالة تعتبر المعلومة كسلعة،

لكنها ليست سلعة عادية المكن مبادلتها في السوق وإخضاعها للمنافسة، وهذا راجع لكون أن المعلومة تتصف بطابع العمومية وهي تنتج مرة واحدة لكي تستعمل عدة مرات مثل بعض مواقع الانترنت التي تتطلب دفع اشتراك، وإذا كان سعر المعلومة أكبر من الاستعداد الحدي للسداد يؤدي إلى إقصاء الفرد وقد تتكفل الدولة بضمان توفير بعض المعلومات مثل الأحوال الجوية. وقد أخذت المعلومات حيزا هاما من اهتمام الباحثين الاقتصاديين وخاصة إذا كان هناك عدم تناظر للمعلومة أي أن هناك شخص يملك كم معين من المعلومات لا يملكها أشخاص آخرين وإذا ما تعلقت المعلومة بشخص ما نقول أنها معلومة خاصة، حيث أن ذلك يعطي بعض اللبس كون للمعومة طابع العمومية، وكما ذكرنا سابقا فإن استهلاكها من طرف أحد الأفراد لا يمنع استهلاكها من طرف الباقين.

2. الافتقار إلى المعلومات:

في ضوء المعلومات غير الكاملة وغير متناظرة، فان المستهلكين الذين ليس لديهم معلومات كافية حول السلعة وأسعار المنتجات البديلة أو التأثيرات لخارجية التي قد تنشأ. لذلك قد يتخذون قرارات خاطئة يأسفون عليها في وقت لاحق وذلك بسبب عدم حصولهم على معلومات مناسبة.

إن المعلومات غير التامة ليست من نقائص السوق، فالسوق في الحقيقة يزود المستهلكين بحوافز قوية لاكتساب المعلومات التي قد تساعد في اتخاذ قرارات مرضية طويلة الأجل، ولأن المستهلكين يجب عليهم أن يتحملوا عواقب أخطائهم، فهم بالتأكيد سوف ينشدون متعمدين تجنب الشراء للمنتجات غير الجيدة.

الاستهلاك المنتظم

تتضاءل مشكلة المعلومات بالنسبة للمستهلك إلى أدنى حد إذا كانت السلعة تشترى على نحو منتظم، فإذا أخذنا مشكلة شراء صنف معين من الصابون فهناك تكلفة محدودة تنشأ عن اختيار

الأصناف. ولما كان الصابون سلعة تشترى بانتظام، لذلك تعتبر التجربة والخطأ وسيلة اقتصادية لتحديد الصنف الذي يعد أكثر ملائمة لاحتياجات المستهلك الشخصية، وذلك باعتباره سلعة يتكرر شراؤها. ويمكن للمستهلك استخدام خبرته السابقة ليحصل على الأنواع ذات الميزة الأفضل من السلع التي يتكرر شراؤها مثل الصابون وفرش الأسنان ومعظم المنتجات الغذائية والبنزين.

توافق المصالح بين البائع والمشتري:

ما هو الدافع لدى المنتج ليزود المستهلك بالمعلومات الصحيحة التي تساعده في اتخاذ قرارات تحقق له الإشباع في الأجل الطويل؟ هل هناك تعارض بين مصالح كل من المستهلك والمنتج؟ تعتمد الإجابة بدرجة كبيرة على تقويم البائع لما يحصل عليه المستهلك.

وإذا كان من المتوقع أن يكون عدم رضاء المستهلكين الحاليين له تأثير عكسي قوي على المبيعات في المستقبل فسوف يحاول المنتج (البائع) تزويد المستهلكين بمعلومات صحيحة لمساعدتهم في اتخاذ الاختيارات الحكيمة ويعتمد نجاح المنظمين الذين يبيعون تلك السلع التي يتكرر شراؤها اعتمادا كبيرا على مشتريات المستقبل للمستهلكين الحاليين. فهناك توافق في المنافع وذلك لأن كلا 209 من المشتري والبائع سوف يكون في وضع أفضل إذا كان المستهلك راضياً عن السلعة المشتراة.

الانتقاء المضاد:

تنشأ المشاكل الرئيسية من التعارض في المصالح والمعلومات غير الكافية، ويكون المستهلكون غير سعداء عندما تكون السلع إما:

(أ) يصعب تقويمها عند فحصها أو معاينتها، ونادرا ما يتكرر شراؤها من نفس المنتج

(ب) ذات قدرة كامنة على تأثيرات خارجية قوية ودائمة، ولا يمكن اكتشافها بواسطة الشخص العادي.

وأيا كانت الطبيعة البشرية ففي ظل هذه الظروف، يجب أن نتوقع قيام بعض المنتجين غير المبالين ببيع سلع ذات نوعية رديئة وربما تكون ضارة. ولما كان المستهلكون لا يستطيعون إدراك الاختلاف بين النوعية الجيدة والرديئة من السلع تحت هذه الظروف، وذلك لضعف مقدرتهم على التحكم في السعر والنوعية لهذا السبب يكون لدى البائع حافز قوي على تخفيض التكاليف عن طريق تقليل الجودة. وبذلك يحصل المستهلكون على مقابل أقل لعدم اعتماد البائعين على العملاء الدائمين ولهذا ربما يستمروا بل وقد يزدهروا في السوق. ولهذا يزداد احتمال عدم رضاء المستهلك بسبب عدم كفاية المعلومات، وعدم توقع رداءة النوعية وضعف آلية السوق.

فمشكلة المعلومات بالنسبة للمستهلك عند شراء سيارة هل في مقدرة معظم المستهلكين إعطاء تقويم مناسب لمعدات الأمان؟ باستثناء البعض من الخبراء، فإن معظم الأفراد ليسوا مهيأين لاتخاذ مثل هذه القرارات، ذلك أنه إذا لم يسترشد المستهلكون بنصائح الخبراء، فإنهم قد يتخذون قرارات غير رشيدة .

إن معالجة فشل السوق بواسطة قيام الحكومة بتقنين أمان السيارة والأدوات اللازمة لهذا الأمان يؤدي إلى تحقيق الكفاءة على نحو أفضل.

وهناك مثال آخر يتناول مشكلة معلومات المستهلك غير الكافية، المواصفات المبالغ فيها لصناعة منتج جديد في صناعة الأدوية. فحتى يحصل المستهلكون على خبرة في استخدام هذا الدواء أو اكتساب خبرات الآخرين، فإنهم قد يقومون بمشتريات تنطوي على تبديد. وهنا قد يفيد التقنين الحكومي المستهلكين لأنه يجبر الصناع على تعديل مواصفاتهم. وبالطبع ليس هناك ضمان بأن فوائد العمل الحكومي سوف ترجح التكاليف حقا. كما أن التقنين الحكومي نفسه ربما يؤدي إلى ضرر المستهلكين. وبالرغم من ذلك فعندما يجد المستهلكون أن نفقات المنع أو التحريم تتطلب معلومات هامة فإن نتائج العمل الحكومي ربما تكون أسمى وأفضل من نتائج السوق.